أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن
دراسة قياسية تحليلية للفترة (1991-2015)

The impact of external debt on economic growth in Jordan
Analytical Standard Study for the Period (1991-2015)

د/ثامر علي النويران،دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، مركز منارات البادية للدراسات، الأردن.
د/ حمود حميدي بني خالد ، محاضر متفرغ، كلية الأعمال، جامعة الطفيلة التقنية، الأردن.
thamerali77@hotmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين المديونية الخارجية والنمو الاقتصادي في الأردن، ولهذه الغاية تم دراسة اثر نسبة المديونية الخارجية على النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك للفترة (1991-2015) ، وقد خلصت الدراسة إلى انعدام الأثر ذي الدلالة الإحصائية للمديونية الخارجية على النمو الاقتصادي؛ وذلك نظرا لوجود فاصل زمني بين المشاريع الرأسمالية الممولة من خلال التمويل الخارجي وتحقيق معدلات نمو موجبة مع وجود اثر سلبي ممثلا بزيادة تكلفة التمويل الخارجي

الكلمات المفتاحية: المديونية الخارجية، النمو الاقتصادي، نسبة المديونية الخارجية إلى الدخل القومي، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract:

This study aims at examining the relationship between external indebtedness and economic growth in Jordan .To this end, the impact of external indebtedness on the annual growth in per capita GDP was studied for the period 1991-2015 .The study concluded that there is no statistically significant effect of external indebtedness on economic growth This is because there is a time lag between capital projects funded through external financing and positive growth rates with a negative impact, represented by an increase in the cost of external financing

Key words: External debt. Economic growth. Ratio of external debt to national income. Average per capita GDP.

JEL classification :C20, O11, F34

Received:08/04/2017
Revised:25/06/2017
Accepted:01/09/2017
Online publication date: 07/10/2017

مقدمة:

تعاني معظم الدول في العالم من العديد من المشاكل الاقتصادية والتي باتت تداعياتها واضحة ومؤثرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على حدا سواء، ومن ابرز تلك المشاكل مشكلة المديونية الخارجية وخاصة للدول النامية، حيث زادت حدة هذه المشكلة خلال السنوات الماضية وأصبحت من المشاكل التي تستوجب إيجاد حلول سريعة لها، وذلك لما لها من آثار سلبية على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد كان هدف تحقيق النمو الاقتصادي أهم المبررات الرئيسية التي دفعت تلك الدول للاستدانة من الخارج، خاصة مع عدم قدرتها على توفير التمويل للازم لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، إلا أن الواقع اثبت أن تلك الدول لم تستطع تحقيق الهدف من لجوئها للاستدانة، بل أنها وقعت في مشكلة اقتصادية أعمق عرقلة مسيرة التنمية، وأضرت بالمصلحة الاقتصادية للدولة وأوقعتها بشرك الدين أو بما يسمى بفخ المديونية.

والأردن إحدى الدول التي لجأت للاستدانة لتمويل خطط التنمية خاصة مع وجود عجز في توفير تلك الموارد محلياً، نتيجة انخفاض الموارد المالية والاقتصادية وانخفاض المساعدات الخارجية، وقد جاءت هذه الدراسة لبيان اثر المديونية الخارجية للأردن على النمو الاقتصادي.

1.1 مشكلة الدراسة: يعتبر هدف تحقيق النمو الاقتصادي احد أهم الأهداف التي تسعى إليها الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية، وذلك رغبة في تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، والأردن إحدى تلك الدول التي تسعى لتحقيق نسب نمو مرتفعة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي سبيل ذلك فقد قامت الحكومات المتعاقبة بالاقتراض الخارجي لتمويل مشاريع التنمية، خاصة في ظل عدم توفر موارد محلية لهذه الغاية، وقد جاءت هذه الدراسة لبيان اثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية والتي تمثل مشكلة هذه الدراسة:

- ما واقع المديونية الخارجية للأردن وما هو حجمها؟
- ما مدى العلاقة بين المديونية الخارجية والنمو الاقتصادي؟
- ما اثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن؟

2.1 أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تبحث في اثر المديونية والتي أصبحت هماً يؤرق المواطن والمسؤول في الأردن على حدا سواء ، حيث أخذت معدلاتها تزداد عاماً بعد عام مما شكل ضغطاً على الاقتصاد الأردني، ويؤثر على العديد من المؤشرات الاقتصادية وخاصة النمو الاقتصادي.

3.1 هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة اثر المديونية الخارجية للأردن على النمو الاقتصادي، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع المديونية الخارجية للأردن وتطورها عبر الزمن.
- التعرف على العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي.
- التعرف على اثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن.

4.1 منهجية الدراسة: تحقيقاً لهدف هذه الدراسة وفي ضوء طبيعتها وأهميتها فانه تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من الدراسة، بالإضافة لاستخدام الأسلوب الإحصائي من خلال تحليل السلاسل الزمنية وذلك في الجانب التطبيقي منها.

5.1 مصادر البيانات: تم الاعتماد على المصادر المختلفة من كتب وأبحاث لتغطية الجانب النظري من هذه الدراسة بالإضافة لاستخدام بيانات البنك الدولي وبيانات المؤسسات المالية الأردنية الرسمية وذلك بغية لتوفير البيانات المتعلقة بالدراسة القياسية.

6.1 الدراسات السابقة: بالنظر إلى الدراسات السابقة في حدود اطلاع الباحثين فان الدراسات السابقة التي تطرقت لهذا الموضوع يمكن الإشارة إليها في ما يلي:

1. دراسة (اللوزي، 1989) بعنوان " **القروض الخارجية وآثارها على الاقتصاد القومي: دراسة تطبيقية على المملكة الأردنية الهاشمية** [1]، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل آثار الاقتراض الخارجي على الاقتصاد الأردني، وبيان قدرة الأردن على الوفاء بالتزاماته الخارجية، وقد توصلت الدراسة إلى أن

([1]) اللوزي، سليمان، **القروض الخارجية وآثرها على الاقتصاد القومي: دراسة تطبيقية على المملكةالأردنية الهاشمية**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الأول، 1989، ص 73-105.

للمديونية الخارجية آثار سلبية على الاقتصاد الأردني، كما أن الوفاء بالالتزامات الخارجية للأردن يعتمد على عدة عوامل من أهمها مقدار تحويلات العاملين في الخارج، بالإضافة للمساعدات الخارجية.

2. دراسة (عبد الرزاق، 2001) بعنوان " **اثر المديونية الخارجية للأردن على الاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة (1990-2000)**"[1]،وقد هدفت الدراسة لبيان اثر المديونية الخارجية على الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن، وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية للفترة من عام 1990 ولغاية عام 2000، وقد توصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين ارتفاع المديونية الخارجية للأردن ونسب النمو الاقتصادي، بينما لم يكن هناك علاقة بين المديونية الخارجية والاستثمار في الأردن، وقد أوصت الدراسة بضرورة إيجاد آليات جديدة للسيطرة على المديونية الخارجية، وخفض نسبة المديونية الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي.

3. دراسة (Karagol، 2002) **بعنوان** [2]**"The CausalityAnalysis of ExternalDebt Service and GNP: The case of Turkey"** وقد هدفت الدراسة لبيان العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في تركيا، وذلك من خلال استخدام أسلوب تقنية التكامل المشترك المتعدد، حيث توصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والدين الخارجي على المدى الطويل، وذلك خلال الفترة من (1956-1996).

4. دراسة (كناكرية، 2004) بعنوان " **المديونية الخارجية للأردن، اتجاهاتها وسبل التخفيف من أعبائها**"[3]، وقد هدفت هذه الدراسة لبيان واقع المديونية الخارجية للأردن واتجاهاتها المستقبلية، بالإضافة لوضع بعض المقترحات للتخفيف من أعبائها على الاقتصاد الأردني، وقد توصلت الدراسة إلى أن المديونية الخارجية للأردن تزداد بشكل مطرد، وانه لا يوجد سياسة واضحة تجاه هذا الأمر، وقد قدم الباحث بعض التوصيات للحد من الآثار السلبية لتلك المديونية على الاقتصاد الأردني، ومن أهمها ضرورة إيجاد مصادر جديدة للدخل وخاصة معالجة مشكلة التهرب الضريبي.

5. دراسة (Butts، 2009) بعنوان **"Short TermExternalDebt and EconomicGrowth- Granger causality :Evidence from Latin America and the Caribbean"**[4]وقد هدفت الدراسة لبيان العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي لبعض الدول في قارة أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي خلال الفترة من (1970-2003) حيث توصلت الدراسة لوجود علاقة بين النمو الاقتصادي والدين العام الخارجي لثلاثة عشر دولة من أصل سبعة وعشرون دولة تم دراستها.

6. دراسة (نجادات، 2012) بعنوان "**المديونية الخارجية الأردنية وأثرها على الأمن الوطني الأردني خلال الفترة (1990-2010)**"[5]، وقد هدفت هذه الدراسة للتعرف على تطور المديونية الأردنية خلال الفترة المشار إليها وبيان اثرها على الأمن الوطني الأردني، بالإضافة للتعرف على تطور هذه المديونية باختلاف أشكالها، وذلك من خلال إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن للمديونية الخارجية اثر سلبي على الأمن الوطني الأردني، حيث أوصت بضرورة البحث عن بدائل جديدة للاقتراض الخارجي.

1. المديونية الخارجية في الأردن:

1.2 مفهوم المديونية الخارجية والموقف النظري منها

لابد قبل تحليل المديونية الخارجية في الأردن أن نلقي الضوء على مفهوم المديونية وأشكالها والنظريات الاقتصادية التي تناولت المديونية بين مؤيد ومعارض.

يعرف الدين العام على انه ذلك الدين الذي ينشأ في ذمة الحكومة أو الهيئات العامة، والذي تظل الحكومة محملة بعبئه إلى أن يتم سداده للدائنين، فالقروض العامة بشكل عام تعرف على أنها عبارة عن "مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من جهات داخلية كالمصارف الوطنية أو خارجية كالمؤسسات المالية والدول"[6].

والمديونية الخارجية متعلقة بالقروض التي تحصل عليها الدولة من الخارج وتمتاز بأنها " توفر موارد إضافية دون تخفيض فوري في استخدام الموارد الاقتصادية الأخرى، سواء الموارد المخصصة للاستهلاك أو التكوين الرأسمالي، وهذا يعني أن التكلفة البديلة قد أجلت إلى وقت لاحق، أي إلى حين تسديد أصل القروض والفوائد المستحقة"[7].

([1]) عبد الرزاق، جليل، **اثر المديونية الخارجية للأردن على الاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة (1990–2000)**، مجلة المستقبل، العدد الخامس عشر، مجلد 2، ص 24–49.

[2]Karagol, Erdal, **The Causality Analysis of External Debt Service and GNP: The case of Turkey**, Central Bank Review 1 (2002) 39-64.

([3])كناكرية، رائد، **المديونية الخارجية للأردن، اتجاهاتها وسبل التخفيف من أعبائها**، دار العبدلي للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

[4]Butts, Hector C.2009. "**Short Term External Debt and Economic and Growth- Granger causality: Evidence from Latin America and the Caribbean**", The Review of Black political economy 36:93-111.

([5])النجادات، عبد السلام، **المديونية الخارجية الأردنيةوأثرها على الأمن الوطني الأردني خلال الفترة (1990–2010)**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الثالث و الثلاثون 2012، ص 64–98.

[6]البديوي، خليل فريد، **قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1983، ص 7.

[7] Richard Musgrave**, The Theory of Public Finance**, Japan, McGraw hill, 1959, p 275.

لقد انقسم التحليل الاقتصادي للمديونية إلى قسمين متقابلين: فهناك من المنظرين من يرى أن للمديونية أثرا سلبياً على النمو الاقتصادي؛ انطلاقا من أن المديونية تؤثر على حجم الادخار المحلي. ولعل هذا الاتجاه تعود أصوله إلى الفكر الكلاسيكي الذي نظر إلى القروض العامة على أنها مصدر استثنائي لا يجوز اللجوء إليه إلا في أضيق الحدود[1]؛ وذلك لما يترتب على هذه القروض من آثار اقتصادية وأعباء على الاقتصاد القومي[2]؛ وذلك استناداً إلى نظرتهم السلبية لدور الدولة في النشاط الاقتصادي[3].

وعلى الاتجاه الآخر فمن المنظرين من يرى بان المديونية ما هي إلا رافد تمويلي إضافي للاقتصاد يؤدي إلى دفعه لتحقيق معدلات نمو مرتفعة[4]. إذ أيد كينز تحقيق عجز عجز في الموازنة وسد هذا العجز من خلال المديونية، إذ لا يمكن للاقتصاد أن يتعافى تلقائياً ويتجه إلى مسارات النمو دون تدخل الدولة وفق مبدأ التمويل بالعجز[5]. وبالتالي فان القروض العامة هي مصدر حقيقي وهام من مصادر الإيرادات العامة، وليس مصدراً استثنائياً[6].

2.2 تطور المديونية الخارجية في الأردنبالنظر إلى الشكل رقم (1) واعتمادا على الجدول (1) يمكن أن نلاحظ ما يلي:

1. أعلى مستوى من المديونية عانى منه الاقتصاد الأردني عام 1991 إذ كانت تشكل المديونية ما نسبته 243.6% من الدخل القومي الإجمالي، في حين أدنى مستوى من المديونية تم تسجيله في عام 2009 بنسبة 59.3% من الدخل القومي الإجمالي.
2. يمكن تقسيم تطور المديونية الخارجية في الأردن إلى أربع مراحل:
   أ. المرحلة الأولى من عام 1991 ولغاية عام 1998: إذ نلاحظ تناقص مستويات المديونية حيث كان الاقتصاد في بداية المرحلة يعاني من مستوى مديونية مرتفع جدا ما لبث أن اتجه إلى الانخفاض وبنسبة بلغت 60%.
   ب. المرحلة الثانية من عام 1999 ولغاية عام 2002 : إذ اتجهت المديونية إلى الارتفاع، إذ ارتفعت خلال أربع سنوات بنسبة 38.5%.
   ت. المرحلة الثالثة من عام 2003 ولغاية عام 2009: نلاحظ خلال هذه الفترة اتجهت مستويات المديونية إلى الانخفاض التدريجي إلى أن وصلت في عام 2009 إلى ما نسبته 59.3% من الدخل القومي الإجمالي.
   ث. المرحلة الرابعة من عام 2010 ولغاية عام 2015: بدأت مستويات المديونية بالارتفاع من جديد ولكن بشكل غير حاد إذ تذبذبت النسبة بين 60% و 70%.
3. بالرغم من وجود تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض، إلا أن الاتجاه العام يشير إلى انخفاض المديونية مع الزمن، حيث بلغ متوسط النمو السنوي سالب 4.33%.

4. الشكل رقم (1) تطور المديونية الخارجية في الأردن[7]

[1] السيد، عبد المولى، **المالية العامة**، دار الفكر العربي،القاهرة، 1975، ص 406.

[2] بركات، عبد الكريم صادق، وآخرون، **المالية العامة**، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة، 1979، ص 286.

[3] Mark balaug, **Economic Theory in Retrospect**, London, meineman, 1968, pp 60-61.

[4] البديوي، المرجع ذاته، ص 5.

[5] الرفاعي، المرجعذاته،ص 180.

[6] البديوي،المرجعذاته، ص 6.

[7] الشكل البياني من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات البنك الدولي (http://data.worldbank.org/).

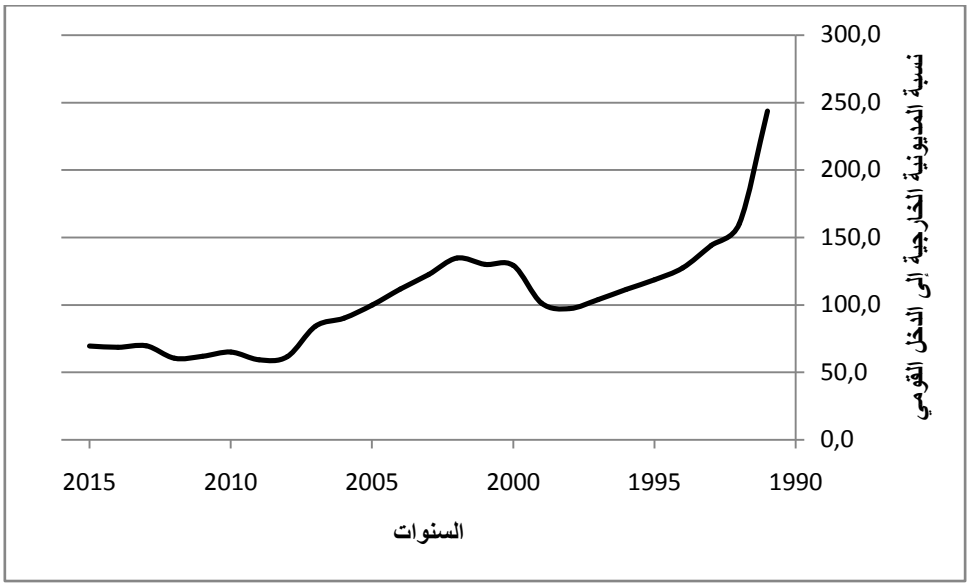

جدول رقم (1):نسبة المديونية الخارجية إلى الدخل القومي في الأردن خلال الفترة من (199- 2015)

السنة	نسبة المديونية	السنة	نسبة المديونية	السنة	نسبة المديونية
1991	243.6	2000	129.3	2009	59.3
1992	160.1	2001	130.1	2010	65.1
1993	144.0	2002	134.8	2011	61.8
1994	127.4	2003	122.5	2012	60.5
1995	118.7	2004	111.7	2013	69.7
1996	111.4	2005	99.8	2014	68.5
1997	104.0	2006	90.1	2015	69.5
1998	97.3	2007	84.2		
1999	101.4	2008	61.6		

5. المصدر:بيانات البنك الدولي (http://databank.worldbank.org/).

2. النمو الاقتصادي في الأردن:

1.3 مفهوم النمو الاقتصادي والموقف النظري منها:يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدول لتحقيقها، وذلك لان النمو يعبر عن الجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع خلال عام كامل، كما انه يعد شرطاً ضرورياً لتحسين المستوى المعيشي للمجتمع، ومؤشراً على حجم الرخاء الذي يعيشه ذلك المجتمع[1].

ويعرف النمو الاقتصادي بعدد من التعاريف، فيعرفه البعض على انه "زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن"[2]،ويعرف أيضاً على انه يعني "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن"[3]، وهذا يعني أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل نمو السكان، كما عرفة البعض أيضا بأنه "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها" [4]، وبصفة أدق يمكن تعريف النمو بأنه "تحقيق الزيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن"[5].

([1]) كيداني، خالد، **اثر النمو الاقتصادي على عدالة التوزيع** دار الفجر للتوزيع والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص 48.

([2]) الحمودي، سليمان، **دراسات في التنمية الاقتصادية** دار العلوم للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 1427، ص38.

([3]) كيداني، خالد، **اثر النمو على عدالة التوزيع** مرجع سابق، ص 53.

([4]) نصر، ربيع، **قراءات حديثة في التنمية الاقتصادية** ورقة علمية مقدمة لمؤتمر النهوض الاقتصادي في دول المغرب العربي، المغرب، 2001، ص 13.

([5]) حجازي ، سعيد ، **مراحل النمو الاقتصادي** دار عمران للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص 96.

ومن المهم أن نشير إلى أن تحقيق النمو الاقتصادي وحدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد لا يتحقق إلا إذا فاقت الزيادة في معدل نمو الدخل الكلي معدل الزيادة عدد السكان ، كما لابد من الإشارة هنا إلى وجود فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادي فالتنمية هي"عملية يتم من خلالها تحقيق زيادة في الإنتاج والخدمات وزيادة متوسط الدخل الحقيقي، ويصاحب ذلك حدوث تحسن في الظروف المعيشية للسكان[1].

ويعتبر النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً ولكنة غير كاف لرفع مستوى حياة الأفراد المادية، فالشرط الآخر يركز على طريقة توزيع تلك الزيادة المتحققة بين أفراد المجتمع، ويمكن التعبير عن النمو الاقتصادي من خلال قسمة الدخل الكلي على عدد السكان[2].

وللنمو الاقتصادي عدة أنواع وهي[3]:

1 - النمو التلقائي: وهو النمو الذي يتحقق بشكل عفوي بفعل قوى السوق، ودون تخطيط من الحكومة، ويمكن التعبير عن النمو التلقائي بأنه نمو بطئ وتدريجي ومتلاحق، وهو ذاتي الحركة.

2 - النمو العابر: وهو النمو الذي يحدث نتيجة عوامل خارجية طارئة، وسرعان ما يزول هذا النمو مع زوال تلك العوامل الخارجية، فهو لا يتصف بالثبات أو الاستمرار.

3 - النمو المخطط: وهو النمو الذي يتحقق نتيجة قيام الحكومة بتخطيط شامل للاقتصاد ويتميز هذا النمو بصفة الاستمرارية.

وللنمو الاقتصادي عدد من الفوائد يمكن حصر أهمها فيما يلي[4]:-

1 - زيادة الكميات المتاحة لأفراد المجتمع من السلع والخدمات.

2 - زيادة رفاهية أفراد المجتمع، من خلال زيادة الإنتاج، ورفع معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى.

3 - يساعد تحقيق النمو الاقتصادي في القضاء على الفقر، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في المجتمع.

4 - يؤدي تحقيق النمو الاقتصادي لزيادة موارد الدولة وبالتالي يعزز من قدرتها على القيام بواجباتها ومسؤولياتها المختلفة،كتوفير الأمن، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية.

5 - يساهم النمو الاقتصادي في التخفيف من حدة البطالة.

وفي النهاية لابد من الإشارة إلى أن للنمو مصادر يمكن التحكم بها، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي وهذه المصادر هي رأس المال والنمو السكاني والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي[5].

2.3 تطور النمو الاقتصادي في الأردن:بالنظر إلى الجدول (2) والشكل رقم (2) يمكن أن نلاحظ أن الأردن قد حقق نمواً موجباً في أكثر سنوات الدراسة (15 سنة من أصل 25 سنة) وقد بلغ متوسط نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ما يقارب 1.6% مما يعني انه بالمتوسط يوجد مؤشر قوي على تحسن رفاهية الفرد الأردني مع مرور الزمن.

جدول رقم (2)معدلات النمو الاقتصادي(بدلالة نمو متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي) في الأردن خلال الفترة من1990م- 2015م)

السنة	معدل النمو	السنة	معدل النمو	السنة	معدل النمو
1990	-3.51	1999	1.86	2008	2.76
1991	-3.36	2000	2.58	2009	1.15
1992	12.17	2001	3.48	2010	-1.60
1993	-1.01	2002	3.89	2011	-1.12
1994	-0.01	2003	2.02	2012	-0.78
1995	2.12	2004	5.85	2013	-0.31
1996	-0.85	2005	4.89	2014	0.30

([1]) حبيب، زكي، **مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية** دار الاعتصام للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2004، ص124.

([2]) بخاري، سعاد، **التنمية والتخطيط الاقتصادي** الدار الجامعية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2002، ص 204.

([3]) نصر، ربيع، **قراءات حديثة في التنمية الاقتصادية** مرجع سابق، ص 19.

([4]) الحمودي، سليمان، **دراسات في التنمية الاقتصادية** مرجع سابق، ص43.

([5]) مجيد، حسين، **نظريات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي** دار المريخ للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009، ص 57.

1997	1.08	2006	4.24	2015	-0.02
1998	1.30	2007	3.87		

المصدر:بيانات البنك الدولي (http://databank.worldbank.org/).

ونلاحظ أن اتجاهات النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي قد مرت بأربع مراحل:

- المرحلة الأولى من عام 1990 إلى عام 1996: وشهدت هذه الفترة تذبذبات حادة في المتغير موضوع الدراسة إذ تراوح معدل النمو ما بين سالب 3.4%إلى موجب 12.2% وهذا تباين واسع،إذ بلغ معامل الاختلاف 678% وإذا ما قورن بمعامل الاختلاف في الفترة اللاحقة (58%) يظهر التذبذب الحاد في معدلات النمو.
- المرحلة الثانية من عام 1997 إلى عام 2004 : وتميزت هذه الفترة بتحقيق معدلات نمو موجبة وأكثر استقراراً بالإضافة إلى اتجاهه المتصاعد، إذ بدأت هذه الفترة بمعدل نمو موجب 1.1% وانتهت بمعدل نمو موجب 5.9% وباتجاه متصاعد بدلالة ميل خط انحدار موجب يبلغ (β =+ 0.524, α = 0.015).
- المرحلة الثالثة من عام 2005 إلى عام 2010: وتميزت هذه الفترة بانخفاض معدلات النمو إلى أن دخلت المنطقة السالبة، إذ بدأت هذه الفترة بمعدل نمو موجب 4.9% وانتهت بمعدل نمو سالب 1.6% وباتجاه هابط بدلالة ميل خط انحدار سالب يبلغ(α = 0.004 ,β = -1.223).
- المرحلة الرابعة من عام 2011 إلى عام 2005: ونلاحظ في هذه الفترة انه وبالرغم من أن اغلب السنوات كانت معدلات النمو سالبة إلا أن الاتجاه يظهر تحسناً تدريجياً في النشاط الاقتصادي، إذ تراوحت معدلات النمو في هذه الفترة بين سالب 1.1 في عام 2011 و سالب 0.02 في عام 2015.

ويوضح الشكل رقم (2) اتجاه النمو الاقتصادي في الأردن خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (2):معدلات النمو الاقتصادي(بدلالة نمو متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي) في الأردن(% سنوياً)

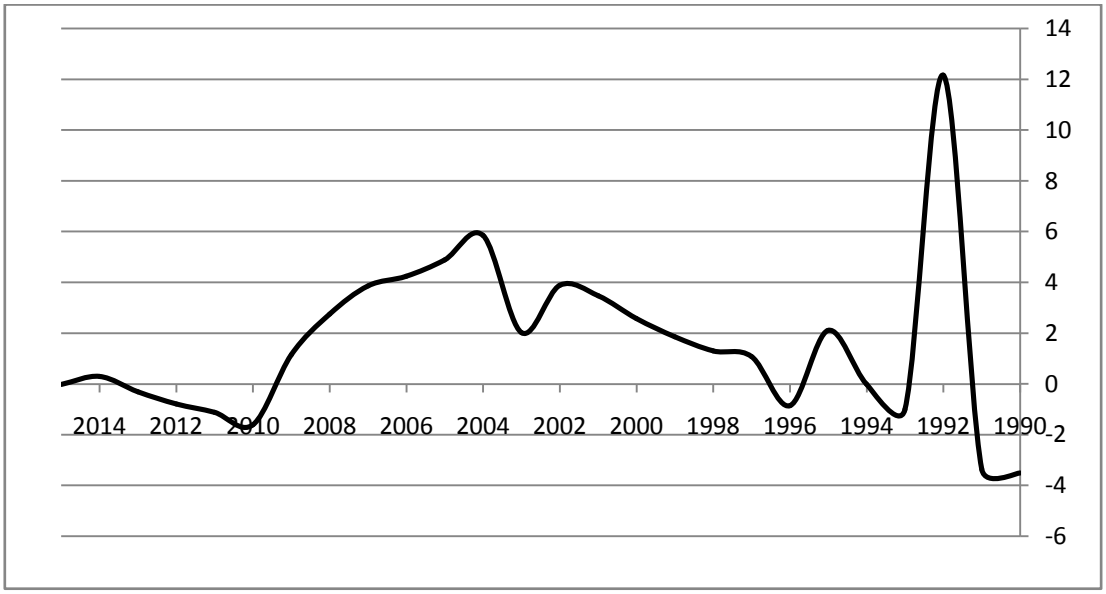

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (http://databank.worldbank.org/).

3. الدراسة القياسية:

1.4 متغيرات الدراسة: يتكون نموذج الدراسة من متغيرين، يمكن عرضها فيما يلي:

1. المديونية الخارجية: وقد استخدم الباحثان نسبة المديونية الخارجية إلى الدخل القومي.
2. النمو الاقتصادي: وقد اعتمد الباحثان النسبة السنوية لتطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2.4 مجتمع الدراسة: الدراسة هي دراسة حالة، ممثلة بالاقتصاد الأردني، وقد أجريت الدراسة على بيانات خمس وعشرون سنة متتالية من عام 1991 ولغاية عام 2015، على أن تعمم النتائج على الاقتصاد الأردني.

3.4 النموذج القياسي: قام الباحثان بتكوين نموذج انحدار خطي بسيط تمثله الدالة التالية:

$$) ED(EG = f$$

$$EG_i = \alpha + \beta ED_i + \mu_i$$

حيث أن:

EG:النسبة السنوية لتطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وهي المتغير التابع.

ED: نسبة المديونية الخارجية إلى الدخل القومي وهي المتغير المستقل.

μ: المتغير العشوائي.

4.4 ملخص النتائج والتحليل الإحصائي: قام الباحثان بتقدير β باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS، وتم اختبار معنويتها باستخدام اختبار T، بافتراض أن النتائج ذات دلالة إذا كانت α اقل من 0.05 ، وقد تم الاستعانة بحزمة البرامج الإحصائية SPSS، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (3)، وقد تم تدعيم النتائج بمعامل التحديد R^2، ومعامل الارتباط بيرسون R.

جدول رقم (3) :النتائج الإحصائية التي تبين اثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الاردن[1]

معامل الارتباط	معامل التحديد	بيتا	معنوية بيتا
+0.102	0.010	+0.008	0.629

ومن الملاحظ عدم تأثر المتغير التابع بالمتغير المستقل بدلالة (α=0.629)، وما يؤيد هذه النتيجة أن معامل التحديد يشير إلى أن مسؤولية المتغير المستقل عن التغيرات الحاصلة في المتغير التابع لا تتجاوز 1% وهي نسبة ضئيلة جدا لا يعتد بها، وهذا ما يؤكده معامل الارتباط إذ أن العلاقة بين المتغيرين ضعيفة، ويمكن إدراك هذه الحقيقة بالنظر إلى شكل الانتشار أدناه.

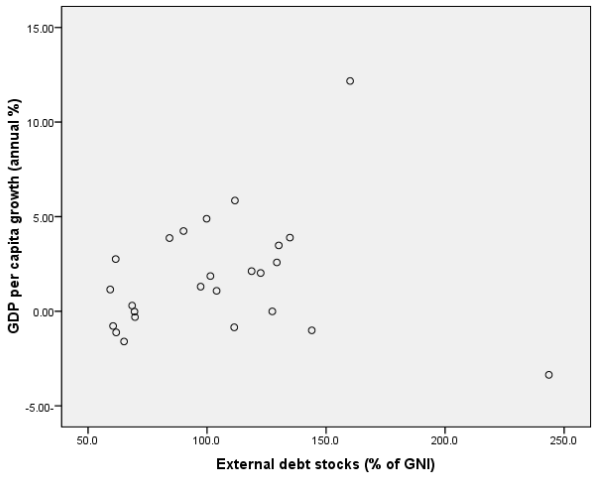

4. الخلاصة:

[1] انظر الملحق 1.

1.5 الاستنتاجات : تبين النتائج الإحصائية انتفاء اثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن، وبناءاً على ذلك نرفض الفرضية القائلة: " إن للمديونية الخارجية أثرا ايجابياً ذا دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأردن".

2.5 **تفسير الاستنتاجات:** إن الفرضية الصفرية استندت على المبرر الأساسي للمديونية الخارجية وهو رفع معدلات النمو الاقتصادي، إذ إن تحقيق معدلات نمو أعلى يتطلب رفع الطلب الاستثماري فإذا ما قصرت المدخرات المحلية عن تمويل هذه الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة تظهر المديونية الخارجية كوسيلة لسد هذه الفجوة بين الاستثمار المرغوب والمدخرات المحلية.

وهذا ما تم اعتماده استراتيجيا من قبل الحكومات الأردنية المتعاقبة، فقد ورد في الخطة الإستراتيجية للأعوام 2014 إلى 2016 والمعدة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن من ابرز واجبات الوزارة هو " توفير التمويل اللازم من منح وقروض ميسرة ومساعدات فنية لتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية ذات الأولوية وفقا للخطط والبرامج التنموية للحكومة الأردنية وبالتنسيق مع كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية بالإضافة إلى البحث المستمر لا يجاد مصادر ونوافذ تمويلية جديدة"[1]،أما عن المشاريع التنموية ذات الأولوية فتركزت على تنمية الموارد البشرية في قطاعات التعليم والتدريب والصحة بالإضافة إلى تأهيل البنى التحتية [2]، وبلا شك أن هذه الخيارات التنموية تسهم في النمو الاقتصادي ولكن ليس على المدى القصير مما يؤدي إلى وجود فاصل زمني معتبر بين المؤثر والأثر.

كما لابد من الإشارة إلى وجود اثر للمديونية الخارجية يسير باتجاه معاكس لما تم ذكره في الفقرة السابقة، فلا بد أن نعلم أن المديونية الخارجية تولد التزامات على الدولة المدينة ممثلة بخدمة الدين، وترتبط بشكل وثيق قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها بمستويات النمو الاقتصادي المحقق وسرعة مسار عملية التنمية التي تخطط لها، في الواقع إن هذه الالتزامات تسدد بجزء من الناتج المحقق أي أن الدائنين يحصلون على جانب من نتاج الاستثمارات التي تحققها الدولة.

وبالتالي إن وجود فاصل زمني بين المشاريع الرأسمالية الممولة بالتمويل الخارجي وتحقيق معدلات نمو موجبة مع وجود اثر سلبي ممثلا بزيادة تكلفة التمويل الخارجي فوق المطلوب يؤدي إلى تماهي اتجاهات العلاقة بين المديونية الخارجية والنمو الاقتصادي.

5.5 النتائج :

- بالرغم من وجود تذبذبات في مستويات المديونية الخارجية بين الارتفاع والانخفاض، إلا أن الاتجاه العام خلال السنوات 1991-2015 يشير إلى انخفاض المديونية مع الزمن، حيث بلغ متوسط النمو السنوي سالب 4.33%.
- حقق الاقتصاد الأردني الأردن نمواً موجباً في أكثر سنوات الدراسة (15 سنة من أصل 25 سنة) وقد بلغ متوسط نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ما يقارب 1.6%.
- قام الباحثان بإجراء بعض الاختبارات الإحصائية المتعلقة بمعرفة طبيعة العلاقة بين المديونية الخارجية والنمو الاقتصادي في الأردن، حيث أثبتت تلك الاختبارات عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.
- يمكن تبرير النتيجة السابقة بوجود فاصل زمني بين المشاريع الرأسمالية الممولة بالتمويل الخارجي وتحقيق معدلات نمو موجبة مع وجود اثر سلبي ممثلا بزيادة تكلفة التمويل الخارجي فوق المطلوب.

4.5 التوصيات:

- تقتضي المواجهة الحازمة لازمة المديونية في الأردن ضرورة معالجة بعض القضايا المهمة في هذا المجال، مثل معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، والاهتمام بقطاع التجارة الخارجية، وتوسيع دائرة حوافز استقطاب الاستثمار الأجنبي وذلك كوسيلة للتخفيف من اللجوء للاستدانة.
- ضرورة ترشيد الاقتراض الخارجي وان تعمل الحكومة على القروض لأغراض إنتاجية تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي وتدعم التصدير، من خلال الاستناد لمعايير اقتصادية في اختيار المشروعات الممولة بدلاً من الاقتراض لغايات لدعم الموازنات الحكومية.
- تشكيل لجنة عليا لمتابعة المديونية وإبلاء موضوع إدارة الدين جل الاهتمام.
- محاربة الفساد بكافة أشكاله حيث يعتبر من أسباب تفاقم مشكلة المديونية من خلال توفير آليات للرقابة والإشراف المباشر.

[1] وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المملكة الأردنية الهاشمية، الخطة الإستراتيجية للأعوام 2014-2016، ص 5، منشورة على الموقع الرسمي للوزارة : http://www.mop.gov.jo. وهذا ما تكرر في التقارير السنوية للوزارة 2005 إلى 2014 انظر: http://www.mop.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=32.

[2] وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المملكة الأردنية الهاشمية، التقارير السنوية للوزارة 2005 إلى 2014 انظر: http://www.mop.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=32.

المراجع:

1. بخاري، سعاد، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الدار الجامعية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2002.
2. البديوي، خليل فريد، **قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1983.
3. بركات، عبد الكريم صادق، وآخرون، **المالية العامة**، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة، 1979.
4. حبيب، زكي، **مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية** دار الاعتصام للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2004.
5. حجازي ، سعيد ، **مراحل النمو الاقتصادي** دار عمران للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2000.
6. الحمودي، سليمان، **دراسات في التنمية الاقتصادية** دار العلوم للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 1427.
7. السيد، عبد المولى، **المالية العامة**، دار الفكر العربي،القاهرة، 1975.
8. عبد الرزاق، جليل، **اثر المديونية الخارجية للأردن على الاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة (1990-2000)**، مجلة المستقبل، العدد الخامس عشر، مجلد 2، ص 24-49.
9. كناكرية، رائد، **المديونية الخارجية للأردن، اتجاهاتها وسبل التخفيف من أعبائها**دار العبدلي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
10. كيداني، خالد، **اثر النمو الاقتصادي على عدالة التوزيع** دار الفجر للتوزيع والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.
11. اللوزي، سليمان، **القروض الخارجية وآثرها على الاقتصاد القومي: دراسة تطبيقية على المملكة الأردنية الهاشمية**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الأول، 1989، ص 73-105.
12. مجيد، حسين، **نظريات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي** دار المريخ للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009.
13. النجادات، عبد السلام، **المديونية الخارجية الأردنية وأثرها على الأمن الوطني الأردني خلال الفترة (1990-2010)**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد الثالث و الثلاثون 2012، ص 64-98.
14. نصر، ربيع، **قراءات حديثة في التنمية الاقتصادية** ورقة علمية مقدمة لمؤتمر النهوض الاقتصادي في دول المغرب العربي، المغرب، 2001.
15. وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المملكة الأردنية الهاشمية، **التقارير السنوية للوزارة2005 إلى 2014** انظر: http://www.mop.gov.jo
16. وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المملكة الأردنية الهاشمية، **الخطة الإستراتيجية للأعوام 2014-2016**، منشورة على الموقع الرسمي للوزارة :http://www.mop.gov.jo.
17. Butts, Hector C.2009. "**Short Term External Debt and Economic and Growth- Granger causality: Evidence from Latin America and the Caribbean**", The Review of Black political economy 36:93-111.
18. Karagol, Erdal, **The Causality Analysis of External Debt Service and GNP: The case of Turkey**, Central Bank Review 1 (2002) 39-64.
19. Mark balaug**, Economic Theory in Retrospect**, London, meineman, 1968.
20. Richard Musgrave**, The Theory of Public Finance**, Japan, McGraw hill, 1959.

ملحق (1)

Regression

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.102[a]	.010	-.033-	3.18237

a. Predictors: (Constant), External debt stocks (% of GNI)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.427	1	2.427	.240	.629[a]
	Residual	232.933	23	10.128		
	Total	235.359	24			

a. Predictors: (Constant), External debt stocks (% of GNI)

b. Dependent Variable: GDP per capita growth (annual %)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.971	1.770		.549	.589
	External debt stocks (% of GNI)	.008	.016	.102	.490	.629

a. Dependent Variable: GDP per capita growth (annual %)